الدستور
من تيلي لوميار

الحقيقة حول «عزل البطاركة» في قوانين الكنائس الشرقية
(ص6)

كنيسة مارونية على ضفة نهر الأردن
(ص8)

العدد 16 | أسبوعيّة | سياسيّة | جامعة | الأحد 6 أيلول 2026 | 8 صفحات

رؤية البطريرك... ورؤيوية الإمام

عبارة «لبنان الكبير» التي ألِفتها آذاننا منذ حداثتنا، و عرفتها قبلَنا اجيال، كما بعدنا، لم يكن لعبورها الوقع الذي نلحظه اليوم، مع اجيال هذا الزمن، ولا المدى الذي بلغته على مدى قرن ونيف...

واذا كان لتعبير «لبنان الكبير» معناه التاريخي، الناجم عن ظروف ومواقف، والجغرافي، المتمثل بحدود واقضية، الا انه، في قراءة اعمق، يحمل معاني مضافة، صنعتها تجارب معبِّرة، ووقائع جديدة، اغنت اصالته، واعطت لفكرته ابعاداً اكثر غنىً، وشهادات توطد صدقيتها مجريات اليوم، وتطلعات الغد.

لقد تعرض «لبنان الكبير» منذ اعلانه، وعبر مئويته، لمواقف متقاطعة، كان لكل منها خلفياتها ومعطياتها، غير انه صمد، رغم الجراح التي اصابت جسده النحيل، وخرج منها معافىً، تغالب مناعته معاناته، وقد تزوّد باسلحة قل حاملوها، وعجز مقاوموه عن انتزاعها منه.

سر هذا «الكبير» ليس في مساحة ضاقت بها اعين الطامعين، ورسموا عليها خطوطاً باهتة الالوان، بل في تجاوزه حدوده المحددة الى ما هو ابعد من مطامعهم، إلى حيث لم تره عيونهم، ولا تدركه مداركهم، وحيث لا قدرة لهم ولا لمسيّراتهم على السير وراءه او اللحاق به.

ان حضارة الانفتاح والحوار التي تعتبر لبنان ابرز صانعيها، عبر تاريخه القديم والحديث، والتي واجه فيها العالم وحضاراته المتنافسة، هي القيمة الفريدة التي تجعل الوطن الصغير كبيراً، بل اكبر من بلدان الأرض قاطبة، وترفعه فوق صراعات ضيِّقة، هي اصغر من ان تحول دون تحقيق رسالة دعته اليها السماء، وتحتاج اليها الارض.

هذه الثوابت هي قانون ايماننا الوطني، نتلوه كلما اصاب انتماءنا وهن او احباط، خاصة في تفاصيل اليوميات التي تهدد سيادتنا، وتواجه قرارنا الحر، وامننا القومي، واماننا الاجتماعي، وهي صلبان نحملها نحو جلجلة القيامة.

ولأننا « قياميون» وابناء رجاء لا يخيب، نرى لبنان كبيراً في دوره، وفي نبوغ مواطنيه، وفي انتشارهم اللامع، وفي انتمائهم الصادق، والتزامهم الفعّال.

في هذا العدد من «الدستور» صفحات تسترجع اول ايلول ١٩٢٠، وأخرى تحمل تحية الى خارج الحدود، الى لبنانيي الانتشار، وتحيةً مفعمة بالعرفان الى الاردن، ومكرمة ملكها الذي قدم للبنان ارضاً لبناء كنيسة مارونية على ضفاف نهر الاردن، حيث تعمد المسيح، وتجلى الثالوث، وتكلّم الروح.

اما لبنان النموذج - صوت ذاك الروح - فليس بدعة جديدة نبتكرها، بل هو لبنان الحويك، رجل الرؤية، ووطن الكبار الذين بشروا به، واقربهم الينا، في ذكرى تغييبه، الامام السيد موسى الصدر، الحاضر في وجدان الأمة، وهو من اعتبر، من منبر الندوة اللبنانية سنة ١٩٧١، ان «لبنان هو هذه الواحة النموذجية في هذه القطعة التي تمثل بيت الاسرة البشرية... ونحن هنا، ومن خلال وضعنا الخاص، نتمكن بكل سهولة ان نعبِّر عن هذه الرسالة الالهية السامية»؛ كما قال في خطبة له في ٢٧ كانون الاول ١٩٧٦، كلاماً رؤيوياً فيه: «ان القرن المقبل يجب ان يحتوي على افضل الصيغ لاحترام كل الحضارات والثقافات، ولخلق التفاعل التام المتكافئ بينها، وبإمكان لبنان ان يكون نموذجاً واقعياً لهذا المستقبل الذي نحلم به».

هلّا استحققنا رؤية البطريرك،

وهلّا حققنا رؤيوية الامام؟!

رئيس التحرير

هي أزمة حكم وليست أزمة نظام... ولبنان الكبير ليس خطأً تاريخياً

البروفسور عصام سليمان

الرئيس السابق للمجلس الدستوري

قامت دولة لبنان الكبير، بفضل جهود البطريرك الحويك، على مجتمع تعددي، الطوائف متجذرة فيه: تاريخياً ككيانات دينية - مذهبية، لكل منها خصوصيته، غير ان التداخل الجغرافي في ما بينها ولّد عوامل مشتركة، برزت في التقاليد والعادات وأنماط العيش، وكان للغة والثقافة العربية دور جامع.

تحولت الطوائف الى كيانات سياسية، في القرن التاسع عشر، في نظام القائمقاميتين ونظام المتصرفية الذين اعتمدا من اجل وضع حدٍ للصراعات التي نشبت بين بعض الطوائف تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية.

التحدي الكبير كان جمع هذه الطوائف في دولة قادرة على تلبية متطلبات مواطنيها بالعيش الكريم، لان الطائفة بحد ذاتها عاجزة عن تلبية متطلبات أبنائها في عالم متطور تحكمه دول ذات أنظمة سياسية حديثة، تدير شؤون مجتمعاتها بما يؤدي الى تلبية متطلبات مواطنيها.

بني دستور ١٩٢٦ على معطيات المجتمع اللبناني التعددي، وأخذ واضعوه بالاعتبار ما توصلت اليه الانظمة السياسة في سياق تطورها وضرورة اعتماد مؤسسات دستورية حديثة تمّكن من يتولى السلطة من تدبير شؤون الدولة، وترسيخ وحدتها الوطنية، وجعلها ضمانةً فعلية للطوائف وللمواطنين في آن. فنص الدستور على قيام جمهورية ديمقراطية برلمانية.

النظام الجمهوري يلائم أكثر من غيره المجتمعات التعددية. والديمقراطية تعني الاعتراف بالحق بالاختلاف والتنوع في اطار الالتزام بمبادىء الديمقراطية وقيمها. والبرلمانية أكثر ملاءمة للمجتمعات التعددية من الانظمة الرئاسية لانها تحول دون الهيمنة على السلطة التي لا تناسب هذه المجتمعات.

إن النظام الذي صاغه الدستور هو نظام إدارة التعددية في إطار نظام ديمقراطي برلماني، بهدف ترسيخ العيش المشترك والوحدة الوطنية، وتعزيز الانتماء الوطني على حساب الانتماءات الطائفية والمذهبية، وذلك من خلال دولة توفر الامن والاستقرار وشروط العيش الكريم لمواطنيها، بغض النظر عن انتماءاتهم الضيقة، ليدركوا ان الدولة هي ضمانتهم الوحيدة، فيقوى انتماؤهم الوطني ويتوحدوا بالدولة، فيتحول المجتمع التعددي الى أمة، بالمفهوم السوسيولوجي والسياسي والحقوقي للامة.

إنّ اعتراف الدستور بالطوائف أدى الى تمثيلها في السلطة، فالانتماء الى الطائفة بحكم العصبيات الموروثة، كان ولا يزال أقوى من الانتماء الى الوطن، فنص الدستور في المادة ٩٥ انه بصورة مؤقتة، وإلتماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون ان يؤول ذلك الى الاضرار بمصلحة الدولة.

برّر شبل دمّوس، مقرر لجنة الدستور، اعتماد هذا النص قائلاً «ان الشعب اللبناني مكوّن من طوائف، لكل منها عقيدتها الدينية وذهنيتها وتقاليدها الخاصة. فالغاء النظام التمثيلي الطائفي يقضي على التوازن، ويرجح كفة بعض منها على حساب الآخر، وان التمثيل النيابي يجب ان يعكس واقع البلاد وهي لا تزال مشبعة بروح الطائفية. ولم يحن بعد موعد الغاء التمثيل الطائفي، وهو يؤدي الى حفظ حقوق الاقليات». وقد اقترح النائب صبحي حيدر آنذاك الغاء تعبير مؤقت خوفاً من أن الالغاء يؤدي الى هيمنة الموارنة بشكل كامل على مقدرات الحكم. هذا كان في العام ١٩٢٦.

هكذا يبدو ان النظام السياسي اللبناني بُني على التوفيق بين المبادىء والقواعد المعتمدة في الانظمة الديمقراطية البرلمانية من جهة، والمشاركة في السلطة في بعديها الطائفي والوطني من جهة اخرى، فالمادة ٢٤ من الدستور وزعت المقاعد النيابية على الطوائف، غير أن المادة ٢٧ نصت على ان النائب يمثل الامة جمعاء. وعملية التوفيق هذه ولدت اشكالية في تطبيق الديمقراطية البرلمانية، فالتوازن بين السلطات إقترن عملياً بتوازن بين الطوائف، ما تعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات. وكان ينبغي حل هذه الاشكالية بتغليب البُعد الوطني على البُعد الطائفي في المشاركة، وممارسة السلطة وفقاً للقواعد التي تضمن انتظام آداء المؤسسات الدستورية، وتؤدي الى تحقيق الهدف من ادارة التعددية في المجتمع اللبناني، الا وهو السير باتجاه تلاشي العصبيات الطائفية من خلال آداء الدولة، وجعل المواطنين، على شتى انتماءاتهم، مطمئنين لحاضرهم وغدهم. وهذا يتطلب جعل مشاركة الطوائف في السلطة مشاركةً في بناء الدولة هذه.

(تتمّة ص ٢)

ملف «لبنان الكبير»

دفاعًا عن لبنان الكبير

د. عصام خليفة

اذا كان صحيحًا من الوجهة التاريخية، ان مشروع لبنان الكبير تبلور مع موقف البطريركية المارونية منذ البطريرك يوسف حبيش في النصف الاول من القرن التاسع عشر، وخاصة مع البطريرك بولس مسعد في النصف الثاني من نفس القرن، حيث كتب في مؤلفه «الدر المنظوم»، الصادر عام ١٨٦٣، ان لبنان «يمتد من سهل ابن عامر جنوبًا حتى النهر الكبير شمالاً ومن المتوسط غربًا الى الأنطيليبان شرقًا»، وان البطريرك الطوباوي الياس الحويك استمر بالالتزام بهذا المشروع بعد انهيار السلطنة العثمانية مع نهاية الحرب العالمية الاولى، فإنَّ الوثائق التاريخية تؤكد ان إعادة لبنان الى حدوده التاريخية والجغرافية كان مطلب عدد كبير من الاحزاب والنخب والمثقفين اللبنانيين، قبل الحرب العالمية الاولى وخلالها وبعدها، حتى قيام لبنان الكبير في الأول من ايلول ١٩٢٠. منها، على سبيل الاشارة: الاتحاد اللبناني في القاهرة، والرابطة اللبنانية في باريس، وحزب النهضة اللبنانية في نيويورك، إضافة إلى عدد كبير من الشخصيات والمثقفين أمثال بولس نجيم ويوسف السودا وانطون باشا الجميل وأوغست اديب وداود بركات وجبرائيل تقلا وفريد حبيش وخيرالله خيرالله ونعوم مكرزل، والفرد خوري، وغيرهم كثيرون.

ويبدو من خلال الوثائق أنّ أهوال المجاعة وموت عشرات الالوف من اللبنانيين ساعدت في طرح هذا الشعار، على اعتبار ان ارض متصرفية جبل لبنان لم تكن تكفي اكثر من شهرين من الغذاء لسكان الجبل. من هنا الحاجة الى سهول عكار والبقاع والجنوب وضرورة ضمها الى أرض المتصرفية.

ولقد واجه مشروع لبنان الكبير منذ اعلانه عام ١٩٢٠ مصاعب عدة منها خارجية ومنها داخلية.

فعلى صعيد الخارج كان هناك تيار واسع في وزارة الخارجية الفرنسية يؤكد وحدة سوريا الكبرى، الفيدرالية الفرنسية. وقد استمر نفوذ هذا التيار في وجود المصالح المشتركة خلال الانتداب، والاحجام عن ترسيم الحدود بين سوريا ولبنان في ظل الانتداب، كما حصل بين فلسطين ولبنان مع اتفاق بوليه-نيوكومب.

وكان هناك موقف السياسة البريطانية التي عارضت منذ الاساس قيام لبنان الكبير، حتى أنّ السفير الانجليزي سبيرز عرض على رئيس وزارة سوريا عام ١٩٤٣ ضم لبنان الى سوريا مقابل تأييد السلطات السورية الموافقة على المشروع الصهيوني في فلسطين.

وهناك الموقف الصهيوني وامتداداته في السياسة الدولية، وقد كان ثابتًا في مطالبته بجبل حرمون ومياه نهر الليطاني، مع الزعم بأنّ أرض الجنوب اللبناني عاش فيها الاسباط الاربعة لليهود - آشير ويساكر وزبولون ونفتالي.

ولا يغيبنّ عن البال موقف السياسة السورية المستمرة التي كانت تعتبر لبنان جزءًا من بلاد الشام؛ ومع تنوع العهود كانت الحكومات السورية المتعاقبة تحجم عن تبادل السفراء مع لبنان، وترفض ترسيم الحدود معه، حتى ان نظام البعث السوري اعتبر أنّ لبنان هو بمثابة محافظة سورية وليس دولة مستقلة.

وهكذا تلاقت اسرائيل وسوريا البعثيّة على اعتبار لبنان خطأً تاريخيًّا وجغرافيًّا والمطلوب تصحيح هذا الخطأ.

وعلى الصعيد الداخلي كان هناك تيارات ضمن الطوائف الاسلامية خاصة، وبعض التيارات في الاوساط المسيحية، طالبت بضم لبنان الى سوريا، كما سمحت لياسر عرفات، فيما بعد، ان يتدخل في الاوضاع الداخلية اللبنانية، خاصة بعد العام ١٩٧٥. ثم كان لايران دورها البارز في تدريب عناصر حزب الله، وتسليحهم، ودعم سياسات الحزب، و» حروب الإسناد» التي قام بها، على نحو اسقط مفهوم حدود السيادة، ووحدة السلطة واحترام الدستور والقانون والمؤسسات اللبنانية القائمة.

هذا الوضع حمل بعض الاوساط المسيحية (غير الواعية) للمطالبة بالعودة الى فكرة متصرفية جبل لبنان ،والتخلي عن مشروع لبنان الكبير.

ان قراءة الرسالة التي أرسلها ٢٩ مثقفاً لبنانيّاً الى الشعب اللبناني، من القاهرة، في اول كانون الاول سنة ١٩١٨ قد تجيب على مجمل التحديات القائمة:

١- طرحت هذه الرسالة مطلب «استقلال لبنان عن الشام بحدوده الطبيعية بضمانة الدول».

٢- وطالبت هذه الرسالة الشعب اللبناني بان «لا يفرّق بين الطوائف والمذاهب ولا بين الاقاليم والاحزاب... فالاستقلال التام يوحّد جميع الوطنيّين، ويؤاخي بين جميع السكان، فتسود المساواة بين الجميع: مساواة في الحقوق ومساواة في الواجبات».

٣- وأكّدت الرسالة على ان يحيا لبنان مستقلاً، قوّته لنفسه، وخيره لبنيه، سيدًا لا مسودًا، حرًا لا عبدًا. وليعش بضمانة جميع الدول المتمدنة، فيكون صديق الجميع يكفله الجميع، فلا يدخل في عراك ولا يكون غرضاً للعدوان، بل يكون بتلك الضمانة الدولية «سويسرا الشرق»، «تظلّله الراحة ويخيم عليه النعيم، فيرسل من قنن جباله نور الحضارة والمدنية».

٤- كما طالبت الرسالة من الشعب اللبناني ان ينهض، وان «ينصرف بكليّته الى اصلاح شؤونه الداخلية، وتنظيم أموره الاقتصادية، فيجد أبناؤه في أرضهم راحتهم وحاجتهم ونعيمهم وحريتهم».

هناك تهجير وتدمير وأرض محروقة لجزء عزيز من أرض لبنان في جبل عامل ولسكانه الشجعان. وهناك سرقة للودائع منذ سبع سنوات، وهناك مئات آلاف النازحين واللاجئين، وتاليًا هناك محاولة للتغيير الديموغرافي والجغرافي. وهناك محاولة لتعطيل تعليم التاريخ في المرحلة ما قبل الجامعية، الامر الذي يهدد الوحدة الوطنية وخصوصية شعبنا.

وهناك تيارات في كل الطوائف تتخلى عن فكرة لبنان الكبير، بما يتناسب مع مشاريع إقليمية ودولية تسعى لحل أزمات المنطقة على حسابنا.

فلنتمسك بلبنان الكبير الذي بناه لنا الآباء والاجداد ولنتمسك بالحرية وحقوق الانسان، قاعدةً للمؤسسات والعمل السياسي في وطننا. ولنؤكد على الوحدة الوطنية الملتزمة بسيادة وحرية الدولة اللبنانية ضمن حدودها المعترف بها دوليًا.

وفي رأينا إنّ كل مغامرة للخروج من لبنان الكبير ستوصلنا الى المجهول. فحذار الوقوع في فخ المجهول!!

تابع ص ١: لبنان الكبير ليس خطأً تاريخياً

ذهبت ممارسة السلطة في اطار المؤسسات الدستورية، في الاتجاه المعاكس. فوظفت العصبيات الطائفية على اوسع نطاق في السياسة، واعتمدت قوانين انتخاب مفصلة على المقاسات، ادت الى احتكار تمثيل بعض الطوائف، فتجذرت وتعمقت الانقسامات الطائفية، وشُوهت المفاهيم التي بني عليها النظام، وفي طليعتها مفهوم العيش المشترك، ومفهوم المشاركة، ومفهوم الوفاق الوطني، ومفهوم الديمقراطية في مجتمع تعددي. فخرجت الممارسة السياسية عن الدستور. فلم تُنشأ الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية، ولم يجر التقيد بما نصت عليه المادة ٩٥ المعدلة لجهة الغاء الطائفية في الوظائف، وكُرست طائفية الوظائف على مختلف المستويات، واصبح لزعيم الطائفة الكلمة الفصل في تعيين الموظف من طائفته، وليس لمجلس الوزراء سوى الموافقة على من تم اختياره، ما عزز الزبائنية السياسية. وبدلاً من ان يتحكم الدستور بالسياسة وفق القواعد التي رسمها، تحكمت السياسة بالدستور وفق مصالح السياسيين، فتحولت المشاركة في بناء الدولة الى مشاركة في تقاسم الدولة، وتوزيعها حصصاً على المالكين سعيداً باسم طوائفهم. وغدا العيش المشترك تعايشاً بين مصالح هؤلاء.

ساهم في هذه الانحرافات وجود لبنان وسط منطقة مضطربة، تتنازعها قوى متصارعة، ونشوء اسرائيل وما ولّدته من مآسٍ ومشاكل انعكست مباشرةً سلباً على لبنان، وارتباط اطراف لبنانية بقوى خارجية لعبت دوراً في توجيه مسار الحكم في لبنان. واستمدت هذه الاطراف قوةً منها. فغدت التوازنات السياسية - الطائفية، المتحكمة بآداء النظام السياسي، اكثر تعقيداً. وقد ادت هذه التوازنات الى تعطيل اداء المؤسسات الدستورية في بعض الاحيان. كما ان غياب الدولة ادى الى قيام قوى امر واقع مدعومة من الخارج، حلت محلها، واساءت في تصرفاتها الى العيش المشترك وامن واستقرار لبنان.

وهكذا يبدو ان الازمة التي نعاني منها هي ازمة حكم وليست ازمة نظام، تسبب بها سوء الآداء السياسي والذهنية المتخلفة، والتهالك على تحقيق المصالح الخاصة على حساب المصلحة الوطنية العليا، والفساد المستشري على كل صعيد، والمتحصن احياناً بالطوائف، وقد أساء اليها.

لبنان الكبير ليس خطأً تاريخياً، كما يزعم البعض، وقد نشأ في سياق تطور تاريخي، ونضالات من اجل الحرية، التي هي جوهر وجوده، وجاء تلبية لحاجات جميع الطوائف. فلا تستطيع كل طائفة تفصيل دولة على قياسها. وكان ينبغي ان يكون نموذجاً لدولة تتفاعل فيها الديانات والمذاهب والثقافات تفاعلاً بناءً وخلاقاً، ليصبح لبنان «لبنان الرسالة»، على حد تعبير قداسة البابا يوحنا بولس الثاني.

يبدأ الانقاذ بالعودة الى الدستور والتقيد به، ووضع وثيقة دستورية، تضاف اليه، تحدد مفهوم ميثاق العيش المشترك ومفهوم المشاركة في السلطة ومفهوم الوفاق الوطني ومفهوم الديمقراطية في مجتمع تعددي، وادخال تعديل على بعض نصوص الدستور بهدف ضبط اداء من يتولى السلطة، والحيلولة دون تعطيل المؤسسات الدستورية تحت تأثير الصراعات السياسية. واعتماد قانون انتخابات نيابية يوسع قاعدة التمثيل، ويحد من توظيف العصبيات الطائفية في الانتخابات، ويحول دون احتكار تمثيل الطوائف في مجلس النواب: فالنظام الديمقراطي البرلماني في المجتمعات التعددية يتطلب تعددية في تمثيل الطوائف، لكي ينتظم آداء المؤسسات الدستورية في اطار اكثرية برلمانية مشكلة من مختلف الطوائف، تتولى الحكم، ومعارضة برلمانية فاعلة مشكلة من نواب من مختلف الطوائف ايضاً، تمارس رقابة فاعلة على الحكومة.

ينبغي الاستفادة من التجارب المريرة التي مررنا بها وأوصلتنا الى ما نحن عليه. والعمل على خلق تيار اصلاحي عابر للطوائف يحمل مشروع بناء دولة تشكل ضمانة لمواطنيها بعد ان عجزت الطوائف عن تشكيل ضمانة لابنائها. دولة قانون ومؤسسات، دولة العدالة.

ملف «لبنان الكبير»

مذكّرة الحويّك... والولادة القيصرية للبنان الكبير

S. B. Mgr Hoyeck, patriarche maronite, à bord du torpilleur « Hussard », est salué par l'escadre française à Beyrouth (Dessin de Dameland.)

الأب البروفسور باسم الراعي

لا مبالغة في القول إن إعلان الاعتراف بلبنان الكبير في الأول من أيلول ١٩٢٠ جاء أشبه بـولادة قيصرية، بالنظر إلى الملابسات السياسية والدبلوماسية المعقّدة التي أحاطت به، وإلى الجهود الحثيثة التي بُذلت لإقناع عصبة الأمم بأحقية لبنان في أن يحظى بهذا الاعتراف. ولعلّ الأهم في هذا السياق هو موقف فرنسا، بالنظر إلى النفوذ الواسع الذي كانت تتمتّع به في لبنان والمنطقة يومذاك.

من هنا، تبرز إحدى الأساطير التي لا بدّ من تجاوزها عند التمعّن في مجرى الأحداث التي رافقت ولادة لبنان الكبير، وهي الأسطورة القائلة إن فرنسا «أهدت» لبنان للموارنة. يغفل أصحاب هذا الطرح حقيقة أساسية، مفادها أن فرنسا بعد عام ١٩٠٥ لم تعد هي فرنسا التي كانت قبل هذا التاريخ، كما أن فرنسا بعد الثورة الفرنسية لم تعد هي فرنسا التي سبقتها. فالدولة الفرنسية، حتى الأول من أيلول ١٩٢٠، بل وحتى بعده، لم تكن، خلافًا لما هو شائع، تدفع صراحة في اتجاه قيام دولة باسم لبنان الكبير، إذ كان لها مشروع آخر ومقاربة مختلفة لمستقبل المنطقة.

غير أن تداخل مجموعة من المتغيّرات السياسية والدبلوماسية أسهم في تغيير هذا الموقف. ومن بين هذه المتغيّرات عامل لم ينل، في تقديري، ما يستحقه من الاهتمام في القراءة التاريخية، وكان له أثر واضح في ترجيح كفّة لبنان الكبير، ألا وهو استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الكرسي الرسولي والدولة الفرنسية سنة ١٩١٩، بعد قطيعة دامت منذ عام ١٩٠٤. عقب ذلك، جرت انتخابات نيابية حقّق فيها الكاثوليك حضورًا وازنًا، فكان لهذا التحوّل أثر بالغ في توجّه السياسة الفرنسية، ووفّر للبنان حظوظًا أكبر في مسار المطالبة بالاعتراف بكيانه. وفي جميع الأحوال، فإن من يتتبّع حركة الوفدين اللبنانيين الثاني والثالث إلى مؤتمر الصلح، يدرك بوضوح الدور الذي أدّاه الكرسي الرسولي في دعم القضية اللبنانية والدفع بها على المستوى الدولي.

كان أمين سر دولة الفاتيكان قد تحدّث عن هذا المتغيّر في الاحتفال باليوبيل المئوي لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بين الكرسي الرسولي وفرنسا، مشيرًا إلى نتائجه المباشرة بالقول: «أحدثت الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني ١٩١٩ تغييرًا عميقًا في تركيبة الجمعية الوطنية، مما أفسح المجال لحضور أوسع للنواب الكاثوليك. ثم إن انتخاب بول ديشانيل رئيسًا للجمهورية في كانون الثاني ١٩٢٠، وانسحاب رئيس الوزراء جورج كليمنصو من الحياة العامة، أدّيا، في جملة ما أدّيا إليه، إلى اعتماد سياسة فرنسية مختلفة تجاه الكنيسة والبابا». ومن هذا المنطلق، يتابع أمين سر دولة الفاتيكان: «إذا كانت اهتمامات فرنسا، بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية العثمانية، بشأن الشرق الأدنى تتعلّق أساسًا بمكانتها ونفوذها في المنطقة، فإن فرنسا والكرسي الرسولي يشتركان في الإرادة نفسها للمساهمة في إحلال السلام والاستقرار في شرق أدنى متعدد الطوائف، يحترم الحريات الدينية والحقوق الأساسية للشخص البشري». وفي هذا السياق، يأتي بارولين على ذكر لبنان تحديدًا، فيقول: «بهذا المعنى، ينبغي لنا أن نعمل بصورة خاصة من أجل ضمان قدرة لبنان على الاستمرار في أن يكون، كما كتب القديس يوحنا بولس الثاني في رسالته الرسولية المؤرخة في ٧ أيلول ١٩٨٩، "رسالة حرية ونموذجًا للتعددية، للشرق كما للغرب!". سياق الكلام الكردينال واضح ولا يحتاج إلى تفسير.

يتضح الأمر أكثر فأكثر إذا ما توقفنا عند مضامين مذكّرة «المطالب» التي حملها البطريرك الطوباوي الياس الحويّك إلى مؤتمر الصلح، التي لم تكن مجرّد وثيقة لعرض المطالب اللبنانية، بل صيغت، في بنيتها ومضامينها، للإجابة عن مجموعة من الشروط التي كان استيفاؤها شرطًا لازمًا لنيل الاعتراف بلبنان الكبير.

كان على لبنان أن يقدّم من المبرّرات ما يجيب عن المبدأ الذي أرساه الرئيس الأميركي وودرو ولسون، أي «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، وهو المبدأ الذي فُسّر من خلال مجموعة من الركائز، منها ما ورد في البند الخامس من مقترحاته: «لا بدّ من أن تؤخذ مصالح السكان المعنيين بالحسبان»، ومنها أيضًا ما جاء في البند الرابع: «توفير ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول الصغيرة والكبيرة على حد سواء». ومن عناصر مبدأ ولسون كذلك الجمع بين الحق في تقرير المصير، والسيادة، والانتماء إلى أمة، والمواطنة؛ وهي عناصر ستشكّل، بصورة أو بأخرى، خلفية أساسية في الحجة التي ستقوم عليها مذكرة البطريرك.

ومع أن هذا المبدأ ورد في معاهدة فرساي الموقّعة في ٢٨ حزيران ١٩١٩، فإن عصبة الأمم ظلّت متمسّكة بما عُرف آنذاك بـ«رسالة الاستعمار المقدّسة»، التي أُقيم على أساسها نظام الانتداب، باعتباره شكلًا من أشكال «الوصاية على تلك الشعوب من قبل الدول المتقدّمة التي، بسبب مواردها أو خبرتها أو موقعها الجغرافي، تكون أكثر قدرة على تحمّل هذه المسؤولية، والتي تتعهّد بقبولها».

على هذا الأساس، اختلف طابع الانتداب وتوزّعت الدول الخاضعة له على فئات مختلفة. ومن بينها ما نصّت عليه المادة ٢٢، الفقرة الرابعة، من ميثاق عصبة الأمم، «عن أن بعض المجتمعات التي كانت في السابق تابعة للإمبراطورية العثمانية قد بلغت من التطوّر درجة تسمح بالاعتراف المؤقت بوجودها دولًا مستقلة، على أن تقود مشورة المنتدب ومساعدته إدارتها إلى مرحلة تصبح فيها قادرة على ممارسة استقلالها بصورة تامة، مع وجوب أخذ رغبات هذه الجماعات في الاعتبار أولًا عند اختيار الدولة المنتدبة.»

من هنا، فإن قراءة «مذكّرة المطالب» تفيد بأن البطريرك الحويّك صاغها على نحو يجيب عن هذه الشروط واحدًا بعد الآخر، لإثبات أن لبنان يستوفي مقوّمات الشعب، وأن له كيانًا سياسيًا وسيادة ومؤسسات، وأن وضعه الراهن يؤهّله لأن يُعترف به ضمن المجتمعات التي بلغت، في ظل الإمبراطورية العثمانية، درجة من التطوّر تسمح بالاعتراف بها دولًا مستقلة، ولا تحتاج إلا إلى قدر من المساعدة كي تتمكّن من ممارسة استقلالها بصورة تامة.

شرع البطريرك في تفنيد هذه المطالب وإقامة الحجج عليها على النحو الآتي:

أولًا، إن الوفد الذي يرأسه مكلّف من هذا الشعب، وهو يعكس إرادة جامعة واعية بحقها في تقرير المصير ضمن أمة؛

ثانيًا، إن لبنان أمة ذات كيان سياسي مستقل، تحتاج إلى الاعتراف بسيادتها وسلامة أراضيها، وذلك استنادًا إلى اعتبارات «الواقع والحق»، والاعتبارات «التاريخية والطبيعية»، و«السياسية»، و«الاقتصادية»، و«المطلبية»؛

ثالثًا، إن لبنان شعب، أي أمة، له لغة موحّدة، ويشكّل وحدة مجتمعية في إطار جغرافي محدّد، ولهذه الأمة أعراف وتقاليد مشتركة، وبنى مؤسساتية تؤهّلها لأن تكون دولة؛

رابعًا، إن لبنان يمتلك المقوّمات التي تمنح المشروعية لدولة-أمة، أو «لدولة-شعب-أمة»، أي لجماعة من المتساوين المتمايزة، تعيش «بموجب قانون عام وتمثّلهم الهيئة التشريعية نفسها» (سايس)، وقادرة على ابتكار التسويات التي تعزّز وحدتها بوصفها جماعة من المواطنين؛

خامسًا، إن لبنان شعب بلغ مرحلة من التقدّم تجعل الاعتراف به دولة أمرًا مستحقًا، وإن كان يحتاج إلى المساعدة الضرورية لكي يتمكّن من ممارسة استقلاله بصورة تامة؛

سادسًا، إن لبنان دولة يحق لها المطالبة بالتعويضات والعقوبات، وفقًا لما تنص عليه المادة ٢٣١ من معاهدة فرساي.

فنّد البطريرك كل واحدة من هذه النقاط، مقدّمًا البراهين التاريخية والسياسية والقانونية التي تسند حجّته في المطالبة بالاعتراف بلبنان الكبير. ولعلّ أبلغ اختصار لهذه الحجج ما قاله أمام الرئيس جورج كليمنصو: «اسمح لي، يا دولة الرئيس، أن أوجّه انتباهك إلى هذه الخاصّة التي توحي بتطوّر عميق مليء بالنتائج، وهي الأولى في الشرق، التي تحلّ القومية السياسية مكان القومية الدينية. من هنا، فلبنان يتمتّع بطابع خاص، بشخصية يتعلّق الحفاظ عليها قبل كل شيء. فلا يمكنه، وهذا في مصلحة الحضارة بالذات، أن يضحّي بها في سبيل أي اعتبار مادي».

على هذا الأساس، وافق البطريرك على انتداب فنّي «للتسهيل والحث على بلوغ السيادة القومية للشعوب التي تنطبق عليها حرفية المادة ٢٢ وروحها في الميثاق المذكور. فلبنان، الموضوع منذ ستين سنة تحت نظام الانتداب العالمي، والذي تمرّس منذ زمن بعيد بالتربية السياسية، يستحق أن يكون دولة ذات سيادة.»

تكشف لنا هذه «المذكّرة»، التي وصفها البطريرك بأنها «إنجيل سياسي» للبنانيين، عمق التحدّي الذي كان قائمًا يومذاك أمام بلوغ لبنان ما كان يصبو إليه من اعتراف به دولة. كما تكشف حجم الصعوبة التي واجهت هذا المسعى، والحاجة إلى إقامة كل هذه المبرّرات والحجج، في خضمّ مرحلة اتسمت باحتدام المتغيّرات السياسية، وتقلب التحالفات، وتبدّل المواقف الدولية. لذا إن قراءة هذه المرحلة في ضوء مذكّرة البطريرك الحويّك تتيح لنا أن نفهم أن ولادة لبنان الكبير لم تكن نتيجة قرار بسيط أو هبة من دولة كبرى، بل كانت ثمرة مسار سياسي وقانوني ودبلوماسي شاقّ، تضافرت فيه عوامل متعددة، وتطلب انتزاع الاعتراف به تقديم حجج تتصل بالشعب والسيادة والوحدة المجتمعية والمؤسسات والتطوّر السياسي والحق في تقرير المصير. لذلك، يصحّ القول، من منظور تاريخي وسياسي، إن الاعتراف بلبنان الكبير ولد بعد مخاض عسير، وفي ظروف بالغة التعقيد، وكأنّه احتاج إلى ولادة قيصرية.

ملف «لبنان الكبير»

دولة لبنان الكبير: النموذج الحضاري الفريد

د. زياد الصَّائغ
المدير التنفيذي لملتقى التأثير المدني

بعد أكثر من مئة عام على إعلان دولة لبنان الكبير، يقف لبنان أمام سؤال يتجاوز مراجعة ما تحقّق وما أُخفق إلى مساءلة معنى وجوده نفسه. أيّ لبنان نريد للمئة عامًا المقبلة؟ وأيّ دولة تستطيع أن تحمل هذا المعنى وتحميه؟ لبنان، في جوهر فكرته، مشروع حرّية وإنسان. من هنا تحديداً تنبع فرادته الحضارية. نشأ لبنان على مساحة جغرافية محدودة، لكنّه حمل وظيفة تتجاوز الجغرافيا. أن يكون فضاءً للحرّية، والتعدّدية، والعيش المشترك، والتفاعل الخلّاق بين جماعات مختلفة اختارت، رغم تعقيدات التاريخ، أن تبني مصيراً مشتركاً. إنّ مستقبل دولة لبنان الكبير لا يُقاس فقط بقدرتها على البقاء، بل بقدرتها على التحوّل من دولة هشّة تدير الأزمات إلى دولة سيّدة، دستورية، عادلة وقادرة، دولة يكون فيها الإنسان غاية السياسات العامة، والحرّية أساس النظام، والمواطنة قاعدة الاجتماع السياسي، والسيادة شرط الاستقرار، والحوكمة السليمة أداة استدامة الدولة. من هذا المنطلق، يمكن مقاربة المئوية اللبنانية عبر ثلاثة مستويات مترابطة. قراءة الإشراقات والإخفاقات في المئة عام الماضية، تحديد مرتكزات الدولة المنشودة، واستشراف لبنان المئة عام المقبلة بوصفه مشروعاً حضارياً متجدّداً.

أولاً- مئة عام بين الإشراقات والإخفاقات

منذ إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، عاش لبنان تجربة استثنائية بتناقضاتها. إستطاع أن يبني دولة ذات دستور ومؤسّسات، وأن يطوّر نظاماً سياسياً تعدّدياً، وأن يحافظ، رغم الحروب والانقسامات والاحتلالات والوصايات، على هامش واسع من الحرّيات العامة والفكرية والإعلامية والثقافية. كانت الحرّية إحدى أبرز إشراقات التجربة اللبنانية. في محيط شهد أنظمة سلطوية وانقلابات عسكرية وأحادية سياسية، بقي لبنان، رغم كل عيوب نظامه، مساحة للنقاش والاختلاف والتعبير والمبادرة الفردية. وأنتج مجتمعاً حيوياً، وجامعات ومؤسّسات ثقافية وإعلامية واقتصادية تجاوز تأثيرها حدود الدولة. كما شكّلت التعدّدية الدينية والثقافية عنصراً تأسيسياً في فرادة لبنان. العيش المشترك لم يكن مجرّد صيغة لتوزيع السلطة بين الطوائف، بل إمكانية حضارية لتحويل الاختلاف إلى قيمة مضافة. وعندما نجح اللبنانيون في إدارة تعدّدهم، تحوّل لبنان إلى مساحة تفاعل بين الشرق والغرب، وبين المسيحية والإسلام، وبين العروبة والانفتاح العالمي. من إشراقات التجربة أيضاً الإنسان اللبناني نفسه. فحيوية اللبنانيين وقدرتهم على المبادرة والتعليم والإبداع والانتشار في العالم شكّلت رأسمالاً وطنياً استثنائياً. ولم يكن الاغتراب اللبناني هامشاً للدولة، بل امتداداً حيوياً لها، حمل الثقافة اللبنانية إلى العالم وأعاد إلى لبنان شبكات معرفة واستثمار وتأثير لا تزال إمكاناتها أكبر بكثير من استخدامها الفعلي. لكنّ هذه الإشراقات ترافقت مع إخفاقات بنيوية عميقة. الدولة لم تستطع، عبر مراحل طويلة، استكمال سيادتها على كامل أراضيها وقرارها الوطني. وتعرّض لبنان لاحتلالات ووصايات وتدخّلات خارجية، فيما نشأت في داخله قوى مسلّحة

وتنظيمات استطاعت في مراحل مختلفة أن تنازع الدولة احتكارها المشروع للقوة وقرارَي الحرب والسلم. كذلك تحوّلت التعدّدية، في كثير من الأحيان، من مصدر غنى إلى أداة محاصصة. وبدلاً من تطوير النظام الطائفي باتجاه دولة المواطنة كما نصّ الدستور واتفاق الطائف، أعادت القوى السياسية إنتاج الطائفية باعتبارها آلية لتوزيع النفوذ والموارد والمواقع. أما الحوكمة، فشكّلت إحدى أكبر نقاط الضعف. ... هنا تكمن المفارقة اللبنانية. مجتمع يمتلك طاقات بشرية استثنائية، في مقابل دولة لم تستطع تحويل هذه الطاقات إلى قدرة مؤسّساتية مستدامة. لذلك فإنّ قراءة المئة عامًا الماضية يجب ألا تكون احتفالاً بالذاكرة ولا محاكمة للتاريخ، بل عملية تعلّم مؤسّساتي. السؤال المركزي هو ماذا نحتفظ من التجربة؟ وماذا نغيّر جذرياً؟ نحتفظ بالحرّية والتعدّدية والانفتاح والعيش المشترك والمبادرة الفردية. ونغيّر كلّ ما حوّل هذه القيم إلى محاصصة أو امتيازات أو أدوات تعطيل للدولة.

ثانياً- الدولة المنشودة من القيم إلى الدستور والسياسات العامة

دولة لبنان الكبير في المئة عامًا المقبلة تحتاج أن تتبلور من خلال ثلاثة مستويات متكاملة. المستوى القيميّ، المستوى الدستوريّ، ومستوى السياسات العامة.

المستوى القيمي: الإنسان والحرّية أولاً

تبدأ الدولة التي نريدها من الإنسان. قيمة لبنان الحضارية تتأسّس على حماية حرّية الإنسان وكرامته وحقّه في الاختلاف والمشاركة والإبداع. الحرّية هنا ليست امتيازاً لفئة، والتعدّدية ليست تعايشاً اضطرارياً بين جماعات خائفة من بعضها البعض. إنّهما أساس عقد اجتماعي يجعل من الاختلاف طاقةً لبناء المجال العام. من هنا يصبح العيش المشترك خياراً سياسياً وحضارياً، لا مجرّد معادلة ديموغرافية. في هذا المستوى أيضاً يجب إعادة الاعتبار إلى مفهوم الأمان الإنساني. الأمن لا يُختصر بحماية الحدود أو بمنع العنف. بل بشعور الإنسان بالأمان في صحته وتعليمه وعمله وشيخوخته ومدّخراته وحقوقه وحرياته وكرامته. الأمان الإنساني هو الوجه الاجتماعي للدولة السيّدة.

المستوى الدستوري: إستكمال بناء الدولة

المدخل إلى الإصلاح اللبناني موجود أساساً في الدستور، لكنّ المشكلة التاريخية كانت في الانتقائية في تطبيقه أو تعطيل بعض أحكامه وفق موازين القوى. المطلوب في المئوية المقبلة تطبيق الدستور كاملاً، لا إعادة التفاوض المستمر على وجود الدولة. هذا يعني انتظام عمل المؤسّسات، واحترام فصل السلطات وتوازنها وتعاونها، وتعزيز استقلال القضاء، وتطوير اللامركزية الإدارية الموسّعة، وإنشاء مجلس الشيوخ، وبناء مسار جدي للانتقال من الطائفية السياسية إلى دولة المواطنة وفق الآليات الدستورية بالاستناد إلى المادّة ٩٥. في قلب المسألة الدستورية تقع السيادة. لا دولة فعلية من دون احتكارها الكامل للقوة الشرعية، ولا سيادة مع تعدّد مرجعيات الأمن والدفاع، ولا انتظام دستوريًّا مع وجود أكثر من قرار في الحرب والسلم. هنا يرتبط الدستور مباشرةً بمفهوم الأمن القومي اللبناني. أمّا الهدف النهائي للأمن القومي فهو حماية الدولة والإنسان معاً. لذلك ليس من تناقض بين الأمن القومي والأمان الإنساني، بل إنّ التكامل ضروريّ بينهما. دولة قوية تحمي الإنسان، وإنسان حرّ يشكّل مصدر قوة الدولة.

مستوى السياسات العامة: من إدارة الانهيار إلى صناعة المستقبل

الدولة لا تُبنى بالشعارات، بل بالسّياسات العامة. لبنان المقبل يحتاج إلى انتقال جذري من إدارة الأزمات إلى التخطيط الاستراتيجي؛ من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج؛ من الزبائنية إلى الحماية الاجتماعية؛ من الإدارة المسَيَّسة إلى إدارة عامة كفوءة؛ ومن الإفلات من المحاسبة إلى دولة القانون. تصبح الحوكمة السليمة هنا بنيةً للدولة، لا برنامجاً تقنياً إضافياً. هذا يعني الشفافية، والمساءلة، واستقلال القضاء، والرقمنة، وإصلاح الإدارة، وضبط المالية العامة، وتحديث البنى التحتية، وتطوير سياسات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. أما العدالة، فيجب أن تتحوّل إلى معيار شامل للسياسات. عدالة قضائية، اجتماعية، اقتصادية، مناطقية وبين الأجيال. الإستقرار الذي لا ينتج عدالة هشّ، والنمو الذي لا يحمي الكرامة غير مستدام.

ثالثاً- لبنان المئة عام المقبلة من الدولة الصغيرة إلى الحضور الكبير

في المئة عام المقبلة فرصة لإعادة تعريف قوة لبنان. القوة في القرن الحادي والعشرين لم تعد مرتبطة فقط بحجم الدول أو عدد سكانها أو مواردها الطبيعية. هناك قوة المعرفة، وقوة الشبكات، وقوة الثقافة، وقوة الاقتصاد الإبداعي، وقوة الجامعات، وقوة الاستشفاء، وقوة الانتشار، وقوة الدبلوماسية العامة. هنا يمتلك لبنان إمكانات استثنائية إذا أحسن تنظيمها ضمن رؤية وطنية واحدة. يجب أولاً الانتقال من مفهوم الاغتراب اللبناني إلى مفهوم الانتشار اللبناني بوصفه امتداداً استراتيجياً للدولة. هذه القوة لا تزال في معظمها غير منظّمة ضمن استراتيجية وطنية. لذلك أقترح بناء تكامل بين ثلاث ديناميات. الدينامية الوطنية، ودينامية الانتشار، ودينامية الدبلوماسية العامة.

الدينامية الوطنية تنتج دولة ذات صدقية ومؤسّسات وسياسات واضحة. دينامية الانتشار توسّع شبكات المعرفة والاستثمار والتأثير. والدبلوماسية العامة تنقل صورة لبنان ومصالحه وقيمه إلى العالم، بعيداً من الدبلوماسية التقليدية وحدها. عندما تتكامل هذه الدوائر الثلاث، يمكن للبنان أن يحوّل محدودية الجغرافيا إلى اتساع في الحضور والتأثير.

هنا تحديداً تتبلور الوظيفة الحضارية المتجدّدة للبنان. في عالم تتصاعد فيه الهويات المغلقة، والتطرّف، والعنصرية، والخوف من الآخر، يستطيع لبنان، إذا أعاد بناء دولته، أن يقدّم نموذجاً مختلفاً. إنّ دولة لبنان الكبير في المئة عام المقبلة يجب أن تكون أكبر من مساحتها، لا عبر أوهام القوة، بل عبر قوة النموذج. قوتها في دستور يُطبَّق، وفي سيادة لا تُجزَّأ، وفي قضاء مستقل، وفي إدارة كفوءة، وفي اقتصاد منتج، وفي عدالة تحمي الإنسان، وفي انتشار عالمي مرتبط بوطنه. وقوتها، قبل كل شيء، في الحرّية. لقد دفعت التجربة اللبنانية ثمناً باهظاً عندما حاول البعض البحث عن قوة لبنان خارج الدولة. والتحدّي في المئوية المقبلة هو إعادة القوة إلى مكانها الطبيعي.

بعد مئة عام من الإشراقات والإخفاقات، ليس لبنان محكوماً بتكرار أزماته. أراه أمام إمكانية تاريخية للانتقال من تسوية البقاء إلى مشروع الدولة، ومن إدارة التعدّدية إلى استثمارها، ومن الخوف على الوجود إلى الثقة بالدور. المئوية الثانية يجب أن تكون مئوية الإنسان اللبناني الحرّ في الدولة السيّدة. الرهان لم يعد على أن يبقى لبنان فقط، بل على كيف يبقى، ولماذا يبقى، وأيّ قيمة يضيفها إلى هذا الشرق وإلى العالم. دولة لبنان الكبير التي أراها للمئة عام المقبلة هي دولة الدستور والسيادة والحوكمة والعدالة؛ دولة الأمن القومي المتكامل مع الأمان الإنساني؛ دولة تربط الداخل بالانتشار، والسياسة بالدبلوماسية العامة، والاقتصاد بالمعرفة، والتعدّدية بالمواطنة. إنها دولة لا تخشى اختلاف بناتها وأبنائها، لأنّها واثقة من وحدتهم الدستورية، ولا تبحث عن شرعيتها خارج حدودها، لأنّها تستمدّها من مواطنيها. عند هذه النقطة يستعيد لبنان معناه الأعمق. وطنٌ تكون فيه الحرّية شرطاً للعيش المشترك، ويكون الإنسان غاية الدولة، وتصبح الدولة حارسةً للحرّية والكرامة والعدالة. هكذا نستعيدُ هويّة دولة لبنان الكبير. دولة حضارية قادرة على تحويل تعدّدها إلى حرّية، وحرّيتها إلى مواطنة، ومواطنتها إلى دولة، ذات قيمة إنسانية تتجاوز حدود الجغرافيا.

ملف «لبنان الكبير»

«لبنان الكبير» في العالم
اللبنانيون في كندا

في هذا العدد الصادر مع مطلع أيلول، بعد ١٠٦ سنوات على إعلان دولة لبنان الكبير، تطل «الدستور» على الانتشار، لتؤكّد أنّ «لبنان الكبير» ليس مساحة جغرافية فحسب، إنّما هو مدى لرسالة حضارية ملأت العالم... وتستمر.

وبالفعل، فإنّ الهجرة اللبنانية هي من أبرز الظواهر الاجتماعية والتاريخية التي أسهمت في تشكيل حضور لبناني واسع خارج حدود الوطن الأم، حيث انتشرت الجاليات اللبنانية في مختلف أنحاء العالم منذ أواخر القرن التاسع عشر، مدفوعةً بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية متعددة.

وفي سياق هذا الحضور اللبناني المتنامي، برزت المؤسسات المدنية والدينية، خاصة الابرشيات، بوصفها إحدى الركائز الأساسية التي لعبت دورًا محوريًا في تنظيم حياة أبناء الجالية والحفاظ على روابطهم الروحية والثقافية، فلم يقتصر دور هذه المؤسسات على تقديم الخدمات الدينية والرعوية، بل تعدّاه إلى المساهمة في تعزيز التضامن الاجتماعي، وصون التراث اللبناني، وتسهيل اندماج المهاجرين في المجتمع المضيف مع المحافظة على خصوصيتهم الثقافية والدينية.

وتكتسب دراسة هذه المؤسسات أهمية خاصة لكونها تتيح فهمًا أعمق لآليات تكيّف الجماعات المهاجرة مع بيئاتها الجديدة، وفي إعادة إنتاج الهوية الجماعية داخل المجتمعات المتعددة الثقافات.

أولًا- تاريخ الهجرة إلى أميركا الشمالية

شهد لبنان منذ منتصف القرن التاسع عشر سلسلة من الاضطرابات السياسية والأمنية والاجتماعية التي دفعت أعدادًا متزايدة من أبنائه إلى التفكير بالهجرة بحثًا عن الاستقرار والأمان، فقد تزامنت هذه المرحلة مع نفي الأمير بشير الشهابي، وتداعيات ثورة الفلاحين بقيادة طانيوس شاهين عام ١٨٥٨، ثم أحداث عام ١٨٦٠ الطائفية بين المسيحيين والدروز وامتدادها إلى مناطق سورية مجاورة، وأمام هذه التطورات، اتجه اللبنانيون إلى الهجرة نحو أوروبا وأفريقيا وأستراليا وأميركا الشمالية والجنوبية.

يُعدّ أنطونيوس البشعلاني، المنحدر من بلدة صليما في قضاء المتن، أول مهاجر لبناني موثّق إلى الولايات المتحدة الأميركية، فقد غادر لبنان عام ١٨٥٤ متوجّهًا إلى أوروبا ومنها إلى مدينة بوسطن الأميركية، قبل أن ينتقل إلى نيويورك حيث تابع دراسته للّغة الإنكليزية والعلوم المالية، عُرف البشعلاني بذكائه ونشاطه، إلا أنه توفي شابًا عام ١٨٥٦ عن عمر ناهز التاسعة والعشرين نتيجة إصابته بمرض السل، ودُفن في نيويورك، وقد كرّمته الدولة اللبنانية باعتباره أول مهاجر لبناني إلى أميركا الشمالية.

أما بالنسبة إلى كندا، فتختلف المصادر حول هوية أول لبناني وصل إلى أراضيها، ويمكن تلخيص أبرز الروايات على النحو الآتي:

- الرواية الأولى

تشير بعض المصادر إلى وجود مهاجرين لبنانيين في شمال مقاطعة ألبرتا منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، وتذكر أن أول لبناني وصل إلى المنطقة كان قبطان سفينة تجارية من بلدة «لالا» في البقاع الغربي، عمل في نقل الفرو والأخشاب عبر نهر أثاباسكا بين مدينة إدمنتون ومنطقة ماكموراي، ولا تزال هناك حتى اليوم جالية لبنانية ناشطة يعود معظم أفرادها إلى بلدة «لالا».

- الرواية الثانية

تفيد مصادر أخرى بأن إبراهيم أبو نادر العنداري، المنحدر من مدينة زحلة، كان أول مهاجر لبناني إلى كندا عام ١٨٨٢، وتنتمي عائلته إلى الكنيسة الأرثوذكسية، وتعود جذورها إلى بلدة «عين دارة» في قضاء عاليه، وكانت الأسرة قد نزحت إلى زحلة إثر أحداث عام ١٨٦٠، الأمر الذي أكسبها لقب «العنداري».

- الرواية الثالثة

تؤكد روايات أخرى أن ميشال أبو رعد، المنحدر من مدينة «البترون» في شمال لبنان، كان أول مهاجر لبناني إلى كندا، وقد وصل إلى البلاد عام ١٨٨٢، وانتقل مباشرة من «هاليفاكس» إلى مدينة «مونتريال».

١- بدايات الاستقرار اللبناني في كندا

عمل المهاجرون اللبنانيون الأوائل في التجارة المتنقلة والحرف اليدوية التي أتقنوها في وطنهم الأم، ولا سيما في مجالات البناء وصناعة الحديد والنسيج، ومع تحسن أوضاعهم الاقتصادية، تمكن العديد منهم من شراء عقارات وأراضٍ في مراكز المدن، خاصة في هاليفاكس، حيث لعبوا دورًا بارزًا في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية.

٢- موجات الهجرة اللبنانية إلى كندا

أ. الهجرة الجماعية الأولى (١٨٩٠)

شهد عام ١٨٩٠ وصول أول موجة جماعية من المهاجرين اللبنانيين، وضمت نحو خمسين مهاجرًا من الموارنة والأرثوذكس والكاثوليك، قدموا من مصر واستقروا بداية في مقاطعة كيبيك، ثم توزعوا بين مدينتي «مونتريال» و «كيبيك» قبل انتقال بعضهم إلى «فانكوفر» في مقاطعة «بريتيش كولومبيا»، ومن أبرز الأسماء التي وردت في هذه المرحلة: أسد سويد، أديب فرج الله، وحنا المظلوم.

ب. الهجرة الجماعية الثانية (١٩١١-١٩٦١)

امتدت هذه الموجة من فترة الحرب العالمية الأولى حتى مطلع ستينيات القرن العشرين، وشملت مهاجرين من مختلف الطوائف المسيحية وغير المسيحيّة اللبنانية، ويُقدّر عدد اللبنانيين الذين وصلوا خلال هذه المرحلة بنحو سبعة آلاف مهاجر، علمًا أن الإحصاءات الرسمية الكندية كانت تسجّلهم آنذاك ضمن فئات «السوريين» أو «الأتراك».

ج. الهجرة الجماعية الثالثة (١٩٦١-١٩٩٠)

شكّلت هذه المرحلة ما يُعرف بـ«هجرة الأدمغة»، حيث ضمّت أعدادًا كبيرة من أصحاب الاختصاصات والكفاءات العلمية الذين تلقوا تعليمهم في لبنان وتأثروا بالنظام التربوي الفرنكوفوني، وقد استقطبت كندا أطباء ومهندسين ومحامين وأساتذة جامعيين ورجال أعمال أسهموا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد بلغ عدد المهاجرين اللبنانيين خلال هذه الفترة نحو ٢١٦ ألف شخص.

د. الهجرة الجماعية الرابعة (١٩٨٩- ٢٠٢٤)

تُعد هذه الموجة من أكبر موجات الهجرة اللبنانية إلى كندا، إذ ارتبطت باستمرار الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية في لبنان، لا سيما بعد الأزمة المالية عام ٢٠١٩، وانفجار مرفأ بيروت عام ٢٠٢٠، والتوترات الأمنية اللاحقة، ويُقدّر عدد المهاجرين خلال هذه المرحلة بنحو ٢٠٠ ألف شخص.

وبحسب إحصاءات عام ٢٠٠٦، بلغ عدد الكنديين من أصل لبناني نحو ٢٧٠ ألف نسمة، كما أظهرت دراسة أُجريت في مقاطعة كيبيك عام ١٩٩١ أن التوزيع الطائفي للمهاجرين اللبنانيين كان على النحو الآتي:

- الكاثوليك (الموارنة، الملكيون، السريان الكاثوليك، الأرمن الكاثوليك والكلدان): ٤٢،٦٪.
- الأرثوذكس: ٢٧٪.
- المسلمون (السنة والشيعة والدروز): ٢١،٧٪.
- البروتستانت: ٨،٧٪.

٣- حجم الجالية اللبنانية في كندا

يُقدَّر عدد الكنديين من أصل لبناني اليوم بنحو ٤٠٠ ألف شخص، ينتمون إلى مختلف المكوّنات الدينية اللبنانية، بما فيها الطوائف المسيحية والإسلامية.

وقد شهدت السنوات التي أعقبت الأزمة الاقتصادية اللبنانية عام ٢٠١٩ ارتفاعًا ملحوظًا في أعداد المهاجرين اللبنانيين الوافدين إلى كندا، حيث أسهم العديد منهم في تأسيس شركات ومؤسسات تجارية وصناعية جديدة، مما عزز الحضور الاقتصادي اللبناني في البلاد.

٤- الاندماج الاقتصادي والاجتماعي

تُعد الجالية اللبنانية من أكثر الجاليات نجاحًا في الاندماج داخل المجتمع الكندي، حيث استطاع أبناؤها المحافظة على هويتهم الثقافية وفي الوقت نفسه المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتشير دراسات كندية إلى أن اللبنانيين حققوا معدلات مرتفعة من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي مقارنة بعدد من الجاليات الأخرى، مستفيدين من مستويات التعليم العالية وروح المبادرة والعمل التي تميّزهم.

٥- المشاركة السياسية

يشارك الكنديون من أصل لبناني بفاعلية في الحياة السياسية الكندية على المستويات الفيدرالية والإقليمية والبلدية، وتتوزع أصواتهم الانتخابية بين الأحزاب الرئيسية في البلاد، ومنها:

- الحزب الليبرالي، حزب المحافظين، الكتلة الكيبيكية، الحزب الديمقراطي الجديد، حزب الخضر.

كما يشغل عدد من أبناء الجالية اللبنانية مناصب في المجالس البلدية والمؤسسات العامة، بما يعكس اندماجهم المتزايد في الحياة السياسية الكندية.

يتبع في عدد لاحق

حول التعديلات الفاتيكانية الاخيرة

«الانسجام المتبادل»

في ٢٩ آب ٢٠٢٦ أصدر قداسة البابا لاوون الرابع عشر رسالةً رسولية عدّل فيها القانونين ١٠٦ و١٢٦ من مجموعة قوانين الكنائس الشرقية المتعلقين، أولاً، بدعوة سينودس أساقفة الكنيسة البطريركية إلى الانعقاد (ق ١٠٦) وثانيًا، بشغور الكرسي البطريركي (ق ١٢٦). وأمر قداسة البابا في ختام رسالته الرسولية بأن يحظى ما قرره في هذه الرسالة من تعديل للقانونين بقوة ثابتة ومستقرة، وأن يدخل مباشرةً حيّز التنفيذ فور نشره في صحيفة «الأوسيرفاتوري رومانو» وفي «أعمال الكرسي الرسولي».

وما إن أصدر قداسة البابا رسالته الرسولية هذه حتى بادرت جهات لبنانية مختلفة إلى حصر التعديل بشقه الثاني أي «بطريقة عزل البطريرك» متجاهلةً التعديل الأول المستقل بحد ذاته، والذي قد يكون، في أسبابه ونتائجه الكنسية، أهم بكثير من «عزل البطريرك».

وطرحت الأطراف المختلفة اللبنانية أسئلةً كثيرة، ومنها عن سبب تشريع «عزل البطريرك» اليوم، ومال كل طرفٍ إلى تقديم «جواب حاسم» من خارج ما ورد في الرسالة الرسولية مَن أسبابٍ ذكرتها صراحةً.

والحال أن الكرسي الرسولي لم يقل يومًا شيئًا مبهمًا أو مضمرًا، ولذلك يقتضي في قراءة ما يصدر عن الكرسي الرسولي العودة دائمًا لما يتضمنه النص وعدم الاسترسال في التبحر والتحليل والتخمين. فالمسألة ليست مسألة تقدير أو استنتاج، لأن الشيء الذي يسأل البعض عنه موجود في النص نفسه.

أضف إلى ذلك أن بعض الأطراف اللبنانية التي حصرت قراءة التعديل القانوني بعزل البطريرك، حدّدت هوية البطريرك المراد عزله. وإن هذه الأطراف تتصف بقصر نظر جعلها تحصر تقديراتها برغباتها، كما جعلها تحصر الكنائس الكاثوليكية الشرقية في إطار دولة لبنان وتتجاهل وجودها في الشرق كله كما في الأراضي المقدسة وسوريا والعراق ومصر والهند. وغاب عن بال هذه الأطراف كليًا بأنه في حال كان الحبر الأعظم قد قصد بتعديله القانوني هذا عزل بطريركٍ معين، لما كان احتاج لهذا التعديل القانوني لأن الحق القانوني للكنائس الكاثوليكية الشرقية يعترف بسلطان الحبر الروماني «المألوف الأعلى المطلق المباشر الشامل في الكنيسة» (ق ٤٣) كما يعترف بأنه الراعي الأعلى للكنيسة بأسرها وله الحق المطلق في تحديد أسلوب ممارسة هذا المنصب، بطريقة شخصية أو جماعية، حسب احتياجات الكنيسة (ق ٤٥ البند ٢) ولا مجال للاستئناف ولا للتظلم من حكم الحبر الروماني أو قراره (ق ٤٥ البند ٣).

ولقد ذهب طرف آخر، وهو من المغالين في الدفاع عن التقاليد الكنسية الشرقية، إلى الطعن بصلاحية الحبر الأعظم في تشريع «عزل البطريرك» واعتبروا بأن الحبر الأعظم وضع هذا التعديل لفرض سلطته على البطاركة وتقويض صلاحياتهم وسلطاتهم وترهيبهم. ولقد غاب عن بال هذا الطرف ما للحبر الأعظم من سلطة رئاسية هرمية مطلقة في الكنيسة الكاثوليكية، و بأن تشريع عزل البطريرك ليس غريبًا عن ممارسات كنسية تاريخية قديمة في الشرق، فعزل البطاركة في الشرق تمّ مراتٍ عدّة، و لأسبابٍ عقائدية.

وهنا يقتضي التوضيح بأن الكنيسة تحتكم إلى قوانينها لتنظيم علاقاتها الداخلية والخارجية، وإن المقدمات التي تتصدر المجموعات القانونية تتضمن، في ما تتضمن الاسباب الموجبة للقانون، وروحانيته، ولذلك تكون المقدمات أحيانًا كثيرة أهم من القوانين نفسها. فإن الالتزام بروح القانون أي بمبرراته وخلفيته اللاهوتية والكنسية يزيل عن تطبيقه خطر التعسف وجسامة عزله عن السياق الكنسي الذي أوجده، لأن الحرف يقتل أما الروح فيحيي.

وبالعودة إلى الرسالة الرسولية mutua Concordia يتبين بأنها مؤلفة من مقدمة تشرح مبررات التعديل الجديد وأسسه، ثم يليها نص التعديل.

وإن الغاية الأولى من هذه الرسالة الرسولية ليست عزل البطاركة أو الحث على عزلهم، بل هي التأكيد على أهمية الانسجام المتبادل ما بين البطريرك وإخوته الأساقفة الذين ينتمون إلى الكنيسة التي يرأسها بصفة أب ورئيس. كما أن الغاية من هذه الرسالة الرسولية هي حث البطاركة والأساقفة على تعزيز الانسجام المتبادل والمحافظة عليه. ولقد اعتبرت الرسالة الرسولية هذه بأن الانسجام المتبادل هو روح الشركة في الجسم الأسقفي الشرقي في الكنائس البطريركية. والانسجام المتبادل هو معنى الكلمتين اللتين تتصدران هذه الرسالة mutua Concordia.

والغاية الثانية من هذه الرسالة الرسولية بما تضمنته من تعديل للقانون ١٠٦ هي استكمال تطبيق مبدأ الشركة الكنسية أو السينودسية الذي أعيد إبرازه وتجديد مفهومه منذ عهد المجمع الفاتيكاني الثاني (١٩٦٢-١٩٦٥) وما زالت الكنيسة الكاثوليكية تبلور مفهومه وتسعى لتجسيده عمليًا في طرق مختلفة. ولقد استعانت الكنيسة الكاثوليكية دومًا في كلامها عن السينودسية باختبار الكنائس الشرقية القديم العهد، القائم على السينودسية والمعبّر عنه بشكل قوي في نظام الكنيسة البطريركية وفي الاجتماعات الدورية لسينودس أساقفة الكنيسة البطريركية بهدف رعاية الكنيسة وإدارة شؤونها. ولذلك تدعو الرسالة الرسولية البطاركة إلى ممارسة سلطتهم في كنيستهم بروح الشركة الجماعية، بعيدًا عن التفرد والاستبداد حتى في الأمور الإدارية الكنسية وفي عمل سينودس الأساقفة المألوف، لتجسيد الشركة والمحافظة على تقاليد كنائسهم العريق.

والغاية الثالثة من هذه الرسالة الرسولية هي معالجة الجراح التي قد تصيب ما تدعوه الرسالة الرسولية «بالرباط المقدس» ما بين البطريرك والأساقفة. وهنا أوضح البابا في رسالته بأن هذا العلاج شكّل مطلبًا لعدد كبير من الأحبار الشرقيين. ما يُبيّن بأن الرسالة الرسولية وما تضمنته من تعديل للقانون ١٠٦ الذي ينص على دعوة سينودس الأساقفة للانعقاد جاء ردًا على مطالب أحبار شرقيين رفعوا شكاويهم إلى الحبر الروماني يلتمسون فيها معالجة تعذر الشركة الكنسية في كنائسهم وتعذر علاقة البطريرك بسينودس الأساقفة وعدم دعوة البطريرك لانعقاد سينودس الأساقفة إلا مرات قليلة. خلافًا لكنائس أخرى تعقد اجتماعاتها شهريًّا.

والغاية الرابعة من هذه الرسالة الرسولية بما تضمّنته من تعديل للقانون ١٢٦ هي محاسبة البطريرك حتى العزل من منصبه من قبل سينودس أساقفة كنيسته على أفعال جسيمة عندما تتسبب تلك الأفعال بخلل خطير على صعيد الشركة لا يمكن إصلاحه. والغاية من هذا العزل هو إعادة بناء الشركة المجروحة ما بين البطريرك وسينودس الأساقفة. وآلية العزل المنصوص عليها تتماهى مع السينودسية وتُعبِّر عنها. وهنا يقتضي التوضيح بأن القانون ١٢٦ المُعدّل من قبل قداسة الحبر الأعظم اشترط لعزل البطريرك وجود أفعال جسيمة تمس بالشركة بشكلٍ غير قابل للإصلاح، وترك لسينودس الأساقفة تقدير الأفعال الجسيمة. والقانون ١٢٦ المُعدّل نص على آلية تطبيقية لعزل البطريرك من قبل سينودس الأساقفة يمكن استكمالها بقوانين تطبيقية خصوصًا فيما يتعلق بالمهل وبأمور شكلية أخرى كتحديد مكان الاجتماع. غير أن قرار العزل من قبل السينودس لا يمكن أن يدخل حيز التنفيذ إلا بعد أن يعطى البطريرك حق الدفاع عن نفسه، ويوافق البابا على عزله. فمن دون حق الدفاع وموافقة البابا لا يمكن عزل البطريرك.

مع الاشارة إلى أنه في حال نجحت الغاية المرجوة من القانون ١٠٦ المعدل، فلا سبيل لتطبيق القانون ١٢٦ المعدل، ولا يمكن تطبيق القانون ١٢٦ المعدل إلا بعد تعذر تطبيق القانون ١٠٦ المعدل.

في الختام فإنّ قداسة البابا، بهذا التعديل، قد سد ثغرة في القانون، مع رجائنا التطرق أيضًا إلى حلول قانونية لحالات معاكسة

اي حين تتعذر الشركة بسبب أفعال جسيمة يقترفها العدد الأكبر من أساقفة السينودس والبطريرك بريء منها. مع اعتقادنا أن الأمور حين ستصل في كنيسة معينة إلى حد الضرر الجسيم غير القابل للإصلاح، فإن عزل البطريرك بحد ذاته لن يصلح الشركة، بل فقط نعمة الروح القدس هي القادرة على انقاذ الكنيسة البطريركية من خطر الغرق، فالرب وعد كنيسته بأنه لن يترك أبواب الجحيم تقوى عليها.

القاضي الخوري إسطفان إبراهيم الخوري

مناسبة

القديس أوغسطينس... البحث عن اللّه

هناك قديسون نعرفهم من المعجزات التي صنعوها، وقديسون نعرفهم من استشهادهم، وقديسون ارتبط اسمهم بالرهبنة أو بالصلاة أو بالتبشير. لكن هناك قديسًا مختلفًا، كأن سيرته ليست فقط قصة رجل صار قديسًا، بل قصة قلب بشري ظلّ سنوات طويلة يركض وراء أشياء كثيرة، قبل أن يكتشف أن ما كان يبحث عنه في الخارج كان ينتظره في أعماقه.

هو القديس أوغسطينس، أسقف هيبّو، أحد أعظم آباء الكنيسة وأكثر الشخصيات تأثيرًا في الفكر المسيحي الغربي. عاش بين سنة ٣٥٤ و٤٣٠، وترك وراءه نتاجًا هائلًا من الكتب والعظات والرسائل، لكن كتابه الأشهر، «الاعترافات»، جعل منه واحدًا من أكثر الأصوات صدقًا في الحديث عن أعماق النفس البشرية.

لم يكن أوغسطينس قديسًا منذ طفولته. كانت حياته رحلة طويلة من الضياع والصراع الفكري والأخلاقي. لذلك تكمن عظمته في أنه لم يصل إلى اللّه عبر طريق مستقيم، بل عبر طريق مليء بالمنعطفات.

وُلد أوغسطينس في ١٣ تشرين الثاني سنة ٣٥٤ في تاغاستي في شمال أفريقيا، في منطقة تقع اليوم في الجزائر. كان والده باتريسيوس وثنيًا، لكنه تعمّد قبيل وفاته، بينما كانت والدته مونيكا مسيحية مؤمنة تركت في حياة ابنها أثرًا عميقًا جدًا.

كان أوغسطينس، منذ شبابه شديد الذكاء، وشديد العطش إلى المعرفة. درس النحو والبلاغة، ثم ذهب إلى قرطاجة، التي كانت من أهم المراكز الثقافية في شمال أفريقيا الرومانية.

هناك بدأ الشاب الذي يريد أن يعرف كل شيء يكتشف أيضًا أنه يريد أن يعيش كل شيء.

سافر أوغسطينس إلى روما، ثم انتقل سنة ٣٨٤ إلى ميلانو، حيث أصبح أستاذًا للبلاغة. ذهب إلى القديس أمبروسيوس، أسقف ميلانو لأنه كان مهتمًا ببلاغته وخطاباته، فعلّمه أمبروسيوس، من خلال تفسيره الكتابي أن الكتاب المقدس لا يُختزل دائمًا في المعنى الحرفي السطحي، وأن وراء الكلمات أبعادًا روحية أعمق.

وفي ميلانو أيضًا تعرّف إلى كتابات أفلاطونية محدثة، وجد فيها إجابات عن طبيعة اللّه والروح والحقيقة، لكنها بقيت بالنسبة إليه ناقصة: لقد قادته الفلسفة إلى عتبة الحقيقة، لكنها لم تمنحه المسيح.

بلغ الصراع ذروته في صيف سنة ٣٨٦.

كان أوغسطينس في الحديقة، يفكر، ممزقًا بين الإنسان الذي عاشه والإنسان الذي يشعر أن اللّه يدعوه إليه

فجأة سمع صوت طفل، كما يروي في الاعترافات، يقول: «خذ واقرأ». فتح النص الذي كان إلى جانبه، وقرأ مقطعًا من رسالة القديس بولس إلى أهل روما يدعوه إلى ترك حياة الخطيئة والعيش في المسيح.

في تلك اللحظة، يقول أوغسطينس إن نورًا من اليقين دخل قلبه. كانت هذه نهاية الهروب.

استقال من منصبه في البلاغة، وانسحب إلى كاسيشياكوم قرب ميلانو، حيث أمضى فترة في التأمل والحوار الفلسفي والروحي، ثم تعمّد في ميلانو على يد أمبروسيوس في عيد الفصح سنة ٣٨٧.

عندما نكتب سيرة أوغسطينس لا بد من أن نذكر مونيكا أمه التي كانت أكثر من شخصية عائلية في حياته، كانت ذاكرة الصلاة التي لم تنطفئ. سنوات طويلة وهي ترى ابنها بعيدًا عن الطريق الذي تؤمن به، و كانت تصلي... وتصلي...

بعد معموديته، عاد أوغسطينس إلى شمال أفريقيا، ليعيش حياة تأمل وصلاة مع أصدقائه. لكن قبل أن يصل، توفيت مونيكا في أوستيا سنة ٣٨٨. فكانت تلك واحدة من أكثر اللحظات تأثيرًا في حياته.

كان اللّه، يأخذه دائمًا إلى حيث لا يتوقع. ففي سنة ٣٩١، ذهب إلى مدينة هيبّو، حيث كان الأسقف فاليريوس يحتاج إلى كاهن يساعده. وهناك، رُسم أوغسطينس كاهنًا. وبعد سنوات قليلة، نحو سنة ٣٩٥ أو ٣٩٦، أصبح أسقف هيبّو.

هكذا انتهت حياة الأستاذ الذي كان يريد الشهرة، وبدأت حياة الراعي.

كان أسقفًا جعل من الكنيسة مدرسة للروح، لكنه استمر في البحث عن اللّه.

أوغسطينس لم يكن لاهوتيًا يعيش فوق الناس، بل اسقفا نزل إلى مستواهم. تشير المصادر إلى أن نشاطه الرعوي كان هائلًا، وأنه ترك عددًا كبيرًا من العظات والرسائل وقد وصل إلينا من أعماله نحو مئة كتاب، وحوالي ثلاثمئة رسالة، ونحو ستمئة عظة، إضافة إلى أعمال أخرى لم تصل كاملة.

من أشهر أفكاره: «لقد خلقتنا لك، وقلبنا لا يستريح إلا فيك.»

هذه الجملة تختصر أوغسطينس كله. فالإنسان عنده لا يشبع بسهولة. يبحث عن الحب، والنجاح، والجمال، واللذة، والمعرفة، والسلطة، لكن كل هذه الأشياء، لا تستطيع أن تكون اللّه، لذلك يبقى القلب جائعًا، وهذا الجوع ليس عيبًا في الإنسان، إنه علامة على أن الإنسان مخلوق لامتناهي. كان يرى أن الإنسان ليس مجرد جسد يتحرك في العالم، بل سر داخلي. ولهذا أصبحت الذاكرة عنده موضوعًا روحيًا وفلسفيًا عميقًا.

كان يؤمن بأن الإنسان مسؤول عن أفعاله، وأن الإرادة ليست وهمًا.

لكنه رأى أيضًا أن الإنسان الجريح بالخطيئة لا يستطيع أن يخلّص نفسه بنفسه. وهنا تأتي النعمة.

فأصبحت النعمة محورًا أساسيًا في فكره، خصوصًا في مواجهته مع التيار البيلاجي الذي شدد على قدرة الإنسان الأخلاقية وعلى مسؤوليته، بينما شدد أوغسطينس على أولوية نعمة اللّه في الخلاص.

إذا أردنا اختصار روحانية أوغسطينس بكلمة واحدة، فقد تكون الحب. هو الذي قال «أحبب وافعل ما تشاء». إذا أحببت اللّه فوق كل شيء، انتظمت حياتك.

في سنة ٤١٠ سقطت روما، وكان وقع الحدث هائلًا على العالم الروماني. فكتب أوغسطينس كتابه الضخم «مدينة اللّه». بدأه بعد سقوط روما، وأكمله نحو سنة ٤٢٦، وفيه يطرح رؤية عميقة للتاريخ. هناك مدينة الإنسان، التي تقوم على حب الذات، وهناك مدينة اللّه، التي تقوم فقط على حب اللّه.

المدينتان ليستا دولتين سياسيتين منفصلتين. إنهما اتجاهان داخل قلب الإنسان.

ومن هنا يرفض أوغسطينس أن يربط ملكوت اللّه بأي إمبراطورية بشرية.

لم يكن أوغسطينس فقط رجل الاعترافات والنعمة والخطيئة.

كان أيضًا أحد أهم آباء الكنيسة في التفكير في سر الثالوث، وفي الكتاب المقدس. لم يعد بالنسبة إليه مجرد كتاب ديني، كان يرى فيه كلمة اللّه التي يحتاج فهمها إلى عقل، وإيمان، ومحبة.

في السادسة والسبعين من عمره مرض أوغسطينس، فأمضى أيامه الأخيرة في الصلاة والتوبة. توفي في ٢٨ آب سنة ٤٣٠ في هيبّو.

ربما أجمل ما في قصة أوغسطينس أنه لم يصبح قديسًا لأنه لم يسقط بل لأنه، بعدما سقط، سمح للّه أن يقيمه.

لم تكن قداسته إنكارًا لماضيه، بل تحويل الماضي إلى شهادة.

وهذه ربما هي عظمة أوغسطينس الحقيقية.

ومن هنا تبقى كلمات أوغسطينس حيّة في الكنيسة وفي قلب كل إنسان يبحث: لقد خلقتنا لك، وقلبنا لا يستريح إلا فيك.

ماري تيريز الباشا حنين

أيقونة العبور وميلاد الحياة

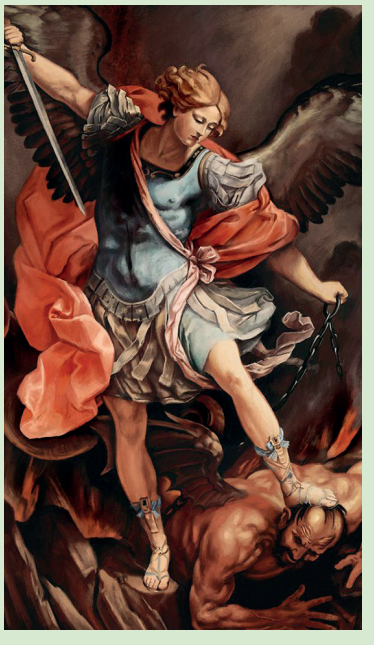

حين يشقّ الملاك ميخائيل الصخر

في السادس من أيلول، لا تستعيد الكنيسة تذكارًا عابرًا لأعجوبة رئيس الملائكة ميخائيل في كولوسي؛ بل تستشرف ملامح أيقونة العبور الإنساني الكبير. هناك، حيث انشقت العتمة عن سيفٍ سماوي لم يضرب ليدمّر، بل ليشيّد رحماً للخلاص، فنبتت من حشا الضيق حياة.

لجج الروح: حين يجتاح الذعر النفوس

إنها حكاية الروح حين تدهمها المُلمّات بما يفوق طاقة الطين، فيغلق الألم نوافذ الأمل، ويبدو الفجر أبعد من أن تبلغه الأجفان. ليس كل طوفانٍ يُقاس بمقياس المطر؛ ثمة سيولٌ غير مرئيةٌ: مرضٌ ينهش الهيكل الجسدي، أو فقدٌ يثقل الروح، أو انتظارٌ مديد يمتصّ زيت السراج. وحين تتلاطم أمواج الذعر، لا تكمن المعجزة في تبدّل تضاريس الأرض أو جغرافيا الظروف، بل في تلك القوة الخفية التي تمنع الانهيار الداخلي وهي ألا تموت حياً قبل أن يدركك الموت.

السيف والدرع: حين تتربّص مناعة الروح باليأس

في معجم الرموز، السيف هو الوعي الصارم على التمييز بين «الوهم الذي نخشاه» و«الحق الذي نحياه». أما الدرع، فلا يمثل غياب السهام أو حصانة الجسد من الجراح، بقدر ما يعني أن وصول الألم إلى أعماقنا لا يمنحه صكّ الانتصاب علينا.

كيمياء الألم: حين يستحيل الخطر ينبوعاً

ولعلّ أبهى تجليات أعجوبة كولوسي تكمن في كيمياء الماء؛ فالماء نفسه الذي اندفع كعقوبة وهلاك، استحال بلمسة السيف ينبوع بركة وشفاء. وهذه هي المفارقة الوجودية الأكثر عمقاً: غالباً ما يكون قاع النهاية هو منطلق البداية؛ فالألم ينقّب عن قوة لا تضيء إلا في عتمة المحنة، لأن النفس المصقولة بالرجاء قادرة على عجن المصاعب بماء الإيمان لتصنع منها معنى يتجاوز بؤس اللحظة.

منارة الرجاء: حين لا تكون العاصفة ربّ السفينة

فبعض الأبواب الموصدة لا تنفتح إلا بمطارق العجز المطلق، وبعض الينابيع لا تنبثق إلا بعد أن ندرك أن الرجاء ليس إنكاراً لوجود المشقات، بل هو الإيمان الحي بأن العاصفة مهما عتت ليست ربّ السفينة.

الملاك ميخائيل، في الذاكرة الروحية، ليس وعداً بعبور دنيويّ خالٍ من الشدائد، بل هو الرمز المطلَق للمناعة الروحية؛ القدرة التي تجعل الإنسان يعبر لظى المعاناة من دون أن يتفحم.

وربما لهذا لم تطوِ السنون صورته:

سيفٌ يقطع عصب الخوف،

ودرعٌ يصدّ ريح العاصفة،

ورجاءٌ يشقّ صخر المستحيل حين تضيق بالسالكين السبل.

الدكتورة كريستل غانم

كنيسة مارونية على ضفة نهر الاردن

انتظار ماروني عمره ١٨ عامًا ينتقل إلى مرحلة التنفيذ...

في المَغطس، حيث تغمر مياه الأردن ذاكرة المسيحية الأولى، وحيث ارتبط المكان بمعمودية السيد المسيح، يستعد لبنان وكنيسته لأن يشهدا لحدث فريد، من خلال بناء كنيسة معمودية السيد المسيح «المارونية» - في المنطقة المعروفة بالمَغطس - والصرحُ لم يعد مجرد فكرة أو حلم مؤجل، بل مشروع دخل فعليًا مرحلة التنفيذ، بعد نحو ثمانية عشر عامًا من الصلاة والانتظار والعمل.

ولعل أصدق وصف لهذه اللحظة جاء على لسان الوكيل البطريركي في الأردن الخوري جوزف سويد، الذي يعتبر ان يوم إطلاق ورشة البناء: لن يكون يومًا عاديًا في تاريخ الكنيسة المارونية، ولا في تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية، بل هو يوم تاريخي تلتقي فيه السماء بالأرض، ويلتقي فيه الإيمان بالعمل، والرؤيا بالإنجاز، والصلاة بالحجر الذي سيرتفع ليصير بيتاً لله بيتاً.

منذ عام ٢٠٠٩، حمل الأب جوزف سويد هذا الحلم، وتابع تفاصيله، وأبقى فكرة إقامة صرح ماروني في المَغطس حاضرة رغم طول الطريق وتعقيداته. لم يكن المطلوب بالنسبة إليه مجرد كنيسة لأبناء الطائفة المارونية في الأردن، بل مكان يحمل شيئًا من لبنان الى قلب الأرض المقدسة.

واليوم، بعد سنوات من الانتظار، أصبحت اللحظة محددة...في شباط ٢٠٢٨

وهكذا ينتقل المشروع من صفحات المخططات إلى أرض الواقع.

القصة لم تكن لتبدأ لولا الأرض.

والأرض جاءت من الأردن، بمكرمة ملكية من جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، الذي خصص موقعًا للكنيسة المارونية في المَغطس. هذه الخطوة تتجاوز في معناها مسألة تخصيص قطعة أرض لبناء كنيسة، لأنها تأتي في سياق أردني أوسع يقوم على رعاية المقدسات المسيحية والإسلامية، وتعزيز الحوار والتعايش والعيش المشترك.

وفي المَغطس تحديدًا، حيث يأتي الحجاج من أنحاء العالم، يصبح وجود كنيسة مارونية لبنانية قيمة مضافة إلى المشهد الديني والروحي للموقع.

إلى جانب المكرمة الملكية، يبرز دور سمو الأمير غازي بن محمد، مستشار جلالة الملك للشؤون الدينية والثقافية، في متابعة المشروع والحرص على إبراز قيمة المَغطس ومكانته.

وهنا تتقاطع الإرادة الأردنية مع الحلم الماروني اللبناني.

حلم صفير... وبركة الراعي

فالحلم رافق البطريرك الراحل مار نصرالله بطرس صفير، واستمر من بعده مع البطريرك مار بشارة بطرس الراعي.

واليوم، مع حضور البطريرك الراعي ومباركته للمشروع ووضعه حجر الأساس في الموقع المخصص، يصبح الحلم الذي انتظر سنوات أقرب إلى التحقق.

فمنذ سنوات، ظل المشروع حاضرًا في عمل الخوري جوزف سويد، واهتمامه، متابعًا تفاصيله، ومحافظًا على الهدف الأساسي: أن يكون للكنيسة المارونية حضور في المكان الذي ارتبط بمعمودية السيد المسيح.

الشيخ سركيس... عندما يتحول العطاء إلى ايمان

ثم جاءت اللحظة التي أعطت المشروع دفعته الحاسمة.

الشيخ سركيس الياس سركيس الذي أقدم من دون تردد، معتبرًا أنّ المشروع أكثر من مجرد مبنى يحتاج إلى تمويل، بل رأى فيه حلمًا دينيًا وإنسانيًا يستحق أن يكتمل.

شارك الأب جوزف سويد رؤيته، واختار أن يتبنى المشروع ويساهم في إنجازه بالكامل.

وهنا يصبح العطاء أكثر من مساهمة مالية. إنه موقف من الإيمان والتاريخ والذاكرة.

يحمل المشروع أيضًا رغبة في ارتباط الصرح باسم القديس يوحنا المعمدان، الشاهد والشهيد.

يوحنا هو الصوت الذي مهّد الطريق، والشاهد الذي أعلن المسيح، وعمّده في مياه الاردن، ثم دفع حياته ثمنًا لشهادته.

وفي هذا المكان، يصبح اسمه أكثر من مجرد تسمية.

إنه دعوة إلى أن تكون الكنيسة نفسها، على مثال يوحنا المعمدان: شاهدة للحق.

ارث لبناني في الأردن

ربما تكمن إحدى أهم رسائل المشروع في أنه لا يريد أن يبقى محصورًا في أبناء الجالية اللبنانية.

إنها، في الرؤية المطروحة، كنيسة لبنان في الأردن. كنيسة لبنان المقيم ولبنان المنتشر.

مكان يستطيع فيه اللبناني الذي يأتي إلى الأرض المقدسة أن يجد شيئًا من وطنه في هذا الموقع الاستثنائي.

كنيسة ستمنح الزائر، فرصة ليعيش «خبرة روحية فريدة» تضاف إلى ما يعيشه في لبنان.

هندسة تلتقي فيها الروح بالحجر

وراء الصرح المنتظر سنوات طويلة من العمل الهندسي.

المهندس أسامة طوال رافق المشروع منذ سنواته الأولى، وأجرى دراسة معمقة للموقع بكل ما يحمله من خصوصية تاريخية وروحية وهندسية، وعمل على مخططاته على مدى نحو عشر سنوات.

وكان التحدي أن تلتقي الهوية المارونية مع متطلبات موقع المَغطس ومعاييره الخاصة.

كما وضع مكتب المهندس حبيب حداد وفريقه خبراتهم في خدمة المشروع، بالتعاون مع الجهات المعنية والمقاول الذي سيتولى التنفيذ.

وهكذا فإن الكنيسة التي ستبدأ ورشتها في شباط ٢٠٢٨ ليست وليدة لحظة، بل ثمرة سنوات من الدراسة والتصميم والتعديل والعمل.

من المَغطس إلى الفحيص... حلم يتوسع

ولا تنتهي الرؤية عند كنيسة المَغطس. فالمملكة قدمت للكنيسة المارونية موقعًا ثانيًا في الفحيص، على أرض كبيرة تبلغ، وفق المعطيات المتوافرة للمشروع، نحو ١١ ألف متر مربع.

هناك أيضًا حلم ينتظر التمويل والتنفيذ.

وإذا توافرت الإمكانات، فقد يشهد الأردن في المستقبل حضورًا مارونيًا أوسع، مع إمكانية وجود ثلاث كنائس مارونية في المملكة.

وبذلك قد لا تكون كنيسة المَغطس خاتمة الحضور الماروني في الأردن، بل بداية مرحلة جديدة.

في بلد يحمل واحدًا من أقدم التقاليد المسيحيّة في الشرق، وفي كنيسة مارونية امتدت جذورها في التاريخ الأنطاكي السرياني، يصبح بناء كنيسة في المَغطس أكثر من حضور معماري.

إنه امتداد لإرث.

ولذلك، عندما ترفع الكنيسة صليبها في المَغطس، لن يكون ذلك مجرد رمز على سطح مبنى.

سيكون علامة على أن إرثًا مسيحيًا لبنانيًا قد وصل إلى واحدة من أقدس بقاع المسيحية.

من المَغطس سترتفع الصلاة للبنان والأردن والشرق

«ليَسُد فيه سلام المسيح».

وهنا ربما يكتمل المعنى الحقيقي للكنيسة.

فهي ليست مكانًا للانغلاق، بل مساحة للقاء.

ليست علامة على الانقسام، بل جسرًا للمحبة.

ليست حضورًا لبنانيًا في مواجهة أحد، بل حضورًا روحيًا يريد أن يصلي للأردن ولبنان والشرق والعالم.

وهنا وُجب التمويه ب «مار شربل « في عمّان بحيث لا يمكن النظر إلى كنيسة المَغطس بمعزل عن الحضور الماروني القائم في الأردن، وفي مقدمته كنيسة مار شربل في عمّان.

حتى لو ان الموقع الجديد يحمل خصوصية مختلفة.

فإن كنيسة المَغطس ستقف في قلب موقع ارتبط بمعمودية المسيح، فإن الكنيسة في عمّان تعبّر عن حضور رعوي وروحي

سترتفع الكنيسة على أرض ارتبطت بمعمودية المسيح، وسترتفع معها صلوات اللبنانيين والمسيحيين من أجل السلام.

ولعل أجمل ما يمكن أن تختصر به هذه الرحلة هو ما قاله الأب جوزف سويد في ختام كلمته:

«إن لم يبنِ الربُّ البيتَ، فباطلًا يتعب البنّاؤون».

بعد ثمانية عشر عامًا، لم يعد الحلم فكرة معلقة في الهواء.

أصبح له أرض. وحجر أساس. وتصميم. وتمويل. وموعد.

مريم جمّال

أخبار إلى الضوء

المطران شربل مارون

إلى «أرض جديدة»

سعدت أسرة تيلي لوميار- نورسات بإعلان انتخاب المونسنيور شربل مارون أسقفًا، وتعيينه راعيًا لأبرشية دمشق المارونية بعد تقاعد راعيها المطران سمير نصار.

والمطران الجديد، الذي يتولى حاليًا النيابة العامة في أبرشية سيدة لبنان - لوس أنجلوس، وخدمة رعية مار مارون في مينيابوليس، هو رئيس مجلس ادارة تيلي لوميار نورسات في أميركا الشمالية، ويتميز بغيرته الرسولية، واندفاعه في خدمة البشارة، عبر مختلف وسائل التواصل، ولا سيما على شاشة نورسات، المحطة التي لم يتوانَ عن دعمها وتشجيعها، ونشر رسالتها في مختلف الرعايا الأمريكية.

يذكر ان المطران الجديد، وهو من بلدة بقنايا المتنية، كان قد زار مؤخراً مكاتب تيلي لوميار وجريدة « الدستور» في الدورة، واثنى على جراة العاملين في الصحيفة وخوضهم هذا التحدي في زمن تراجعت فيه الصحف الورقية، وقل عدد القراء، واعرب عن تقديره لمستوى المواضيع التي تعالجها الجريدة، كما على دور المحطة في نقل رسالة الكنيسة الى العالم، مشيداً بصمود العاملين واستمرارهم بالخدمة رغم الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان.

كما اشار الى اهمية تيلي لوميار بالنسبة للجالية اللبنانية والمارونية في اميركا، حيث تشكل جسراً يربط المغتربين بكنيسة الشرق وتراثهم وايمانهم، لافتاً الى التعاون المستمر بين المحطة في لبنان وعالم الانتشار

إن انتقال المونسنيور مارون من خدمته في الولايات المتحدة إلى حقل رسولي جديد في قلب العاصمة السورية، علامة من علامات وحدة «شعب الله»، وترجمة لقول الرب «أن الروح يهب حيث يشاء»(يوحنا ٣:٨)، وقد لبّى سيادته نداء الروح... وحاجات الكنيسة والمؤمنين، فترك كل شيء ولبّى النداء، مسترجعًا دعوة الرب لإبراهيم في سفر التكوين «اترك أرضك وعشيرتك إلى الأرض التي أريك فأجعلك أمة عظيمة وأباركك ...»

والرب امين على عهوده والوعود.

الدستور
صاحبة الامتياز
تيلي لوميار (ش.م.ل)

الناشر
جاك الكلاسي
رئيس مجموعة تيلي لوميار- نور سات

رئيس التحرير
د. انطوان سعد
أمين عام المجموعة

المديرة المسؤولة
جان دارك ابي ياغي

الموقع الالكتروني
ماري تريز باشا حنين

مبنى تيلي لوميار، سنتر الدورة التجاري،
الطابق التاسع، بيروت - لبنان
هاتف: 01/255123 - 01/255125
info@addoustour.net - www.addoustour.net